Journal DOI: https://doi.org/10.64184

Journal Email: info@ashurjournal.com

Journal home page: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

This journal is open access & Indexed in

IRAQI Academic Scientific Journals | Google الباحث العلمي | Crossref

Article Info.	
Sections: Law.	Received: 2025 July 25
Accepted: 2025 August 27	Publishing: 2025 September 1

The dialectical relationship between oil rents and democratic transition

Raad Ali Obaid Al-Zubaidi

University of Diyala / College of Law and Political Science

raaadaliiza33@gmail.com

Abstract

Oil rents marked a turning point in the economies of oil-producing countries, transforming them from primitive economies to economies with financial abundance. This wealth contributed significantly to improving the living conditions of the people of these countries. At the same time, this financial abundance strengthened the power of the ruling political elites by providing financial gains to various segments of society, thus ensuring loyalty to the government among a broad segment of beneficiaries who fear the regime. On their economic interests in the event that the political system is exposed to any internal or external challenge, therefore the idea of democratic transformation in renter countries faced challenges represented by the weakness of popular resentment against the political systems in these countries, the source of which is usually the poor living conditions of the population and the accumulation of tax burdens. Because of the success of these regimes in employing these huge financial resources by the ruling elites to confront any attempt at a genuine transition to democracy, using methods of intimidation at times and enticement at other times, against any real political opposition.

Key words: Democratic Transition, Quarter, Oil Quarter

رابط الصفحة الرئيسية للمجلة:
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

ايميل المجلة:
info@ashurjournal.com

DOI المجلة :
https://doi.org/10.64184

هذه المجلة مفتوحة الوصول و جميع البحوث مفهرسة في هذه المستوعبات

Crossref Google الباحث العلمي IRAQI Academic Scientific Journals

معلومات البحث	
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥ يوليو ٢٥	القسم: القانون.
تاريخ القبول: ٢٠٢٥ أغسطس ٢٧	تاريخ النشر: ٢٠٢٥ سبتمبر ١

العلاقة الجدلية بين الريع النفطي والتحول الديمقراطي

رعد علي عبيد الزبيدي

جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية

raaadaliiza33@gmail.com

الملخص

شكل الريع النفطي نقطة تحول في اقتصاديات الدول النفطية فتحولت من اقتصاديات بدائية الى اقتصاديات تتمتع بوفرة مالية ساهمت الى حد كبير في تحسين الاوضاع المعاشية لشعوب هذه الدول في الوقت نفسه عززت هذه الوفرة المالية من سلطة النخب السياسية الحاكمة عن طريق توفير مكتسبات مالية الى شرائح المجتمع المختلفة وبالتالي ضمان الولاء للسلطة لدى شريحة واسعة من المستفيدين والذين يخشون على مصالحهم الاقتصادية في حال تعرض النظام السياسي الى اي تحد داخلي او خارجي لذلك واجهت فكرة التحول الديمقراطي في الدول الريعية تحديات تمثلت بضعف النقمة الجماهيرية على الانظمة السياسية في هذه الدول والتي مصدرها عادةً سوء الاوضاع المعاشية للسكان وتراكم الاعباء الضريبية بسبب نجاح هذه الانظمة في توظيف النخب الحاكمة لهذه الموارد المالية الضخمة في وجه اي محاولة للتحول الحقيقي نحو الديمقراطية باستخدام طرق الترهيب تارة والترغيب تارة اخرى لأي معارضة سياسية حقيقية.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الريع، الريع النفطي.

المقدمة:

يعد الاستقرار الاقتصادي أحد أبرز التحديات التي تواجه الانظمة السياسية عموماً والانظمة الديمقراطية على وجه الخصوص، لما له من اهمية في استقرار النظم السياسية والتي تحاول جاهدة ارضاء قواعدها الجماهيرية للحصول على المشروعية السياسية وبالتالي استقرار النظام السياسي، فالاستقرار الاقتصادي وتخفيف الاعباء المالية احد ابرز البرامج التي تطرحها الأحزاب والحركات السياسية، فعدم الاستقرار الاقتصادي هو احد ابرز الاسباب التي تدفع الشعوب للاحتجاج والتظاهر والثورة على الانظمة الحاكمة للمطالبة بالديمقراطية في الانظمة الشمولية وعدم الاستئثار بمقدرات الشعوب كما حدث في الثورات الملونة وثورات الربيع العربي، فالعلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي هي علاقة طردية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي فهنالك انظمة ديمقراطية غير مستقرة سياسياً وفي الوقت نفسه هنالك انظمة غير ديمقراطية لكنها مستقرة سياسياً لاستقرار اوضاعها الاقتصادية كما هو الحال في الانظمة الريعية والذي هو محور بحثنا فالعوائد النفطية الكبيرة(الريع النفطي) استثمرته هذه الانظمة في كسب الولاء الشعبي عبر الانفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية والخدمية وتوفير فرص العمل وتقليل الاعباء الضريبية الامر الذي اسهم في تقليل شريحة الناقمين على السلطة وبالتالي افقد مشروعات التحول الديمقراطي أهم ركيزة من ركائزه وهي النقمة الشعبية.

أولاً– أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث ان عمليات التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث اثمرت عن نتائج ناجحة اسهمت في تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الحريات وحقوق الانسان من خلال تذليل التحديات التي واجهت هذا التحول الا ان الدول الريعية والتي نحن جزء منها ما زالت تواجه عقبة الريع النفطي والذي يعد احد ابرز التحديات لعملية التحول الديمقراطي لذلك نحاول في هذا البحث توضيح ماهية هذا التحدي والاسباب التي ادت الى تحوله لعقبة في طريق التحول نحو الديمقراطية.

ثانياً– اشكالية البحث:

تتمحور اشكالية البحث حول تاثير الريع النفطي على عملية التحول الديمقراطي في الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل اساسي على الريع النفطي وتاثير توظيف هذا الريع من قبل السلطة على عملية التحول الديمقراطي في هذا النوع من الدول.

ثالثاً– فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الريع النفطي يشكل عنصر كبح لعملية التحول الديمقراطي في الدول النفطية لسهولة حصول السلطة على الموارد اللازمة لإرضاء أكبر شريحة من المجتمع من دون فرض اعباء مالية عليهم.

رابعاً– منهجية البحث:

تحتاج كل دراسة الى اعتماد مناهج علمية للوصول الى النتائج العلمية الصحيحة لموضوع البحث ولأجل الاجابة على التساؤلات المطروحة ركز البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي.

خامساً– هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاث مطالب بالإضافة الى مقدمة وخاتمة وكالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الريع النفطي.

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: الريع النفطي والتحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم الريع النفطي Oil Rent :

إن معظم المجتمعات قد نظمت نمط حياتها وحضارتها ونظمها السياسية حول كيفية توزيع الثروات والمداخيل بين النخبة الحاكمة وعامة الشعب. فأصحاب السلطة في أي مجتمع هم الذين يقررون آليات توزيع الدخل وجمع الثروات ومنح الامتيازات الاقتصادية والمالية التي تنظم تلك الآليات والفئات المستفيدة منها، ويمكن أن تأتي الثروات من مصادر متعددة، وبشكل خاص من تملك الحيازات الزراعية الكبيرة أو استغلال المناجم أو أي مصدر من مصادر الثروات الطبيعية الكائنة فوق الأرض أو كامنة تحتها. ومنها على سبيل المثال المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة أو المياه أو مواد الطاقة مثل الفحم والنفط والغاز والعناصر النادرة والتي اصبحت اساس الاتكنلوجيا الحديثة، إن المداخيل الكبيرة التي يمكن أن يدرها تملك تلك المصادر هي التي تكون أهم آليات تركز الثروات المادية لدى النخبة في أي مجتمع، أكانت منتمية إلى السلطة السياسية مباشرة أو كانت مقربة إليها. لذلك، اهتم العلم الاقتصادي كثيراً بتلك المصادر للثروة التي تنتج سيلاً متواصلاً من المداخيل الهامة، وقد تمت تسميتها بكلمة «ريع»، أي ما تدره الموارد الطبيعية المتوفرة للبشر من ثروات ومداخيل(١).

ويعرف كارل ماركس في كتابة "**رأس المال**" الرأسمالية الريعية بأنها أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً. كما عرفة أدم سميث في كتابه "**ثروة الأمم**" أنه شكلاً من أشكال المردود المالي وفي الاقتصاد الريعي تقوي علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية تسيطر علاقات الانتاج. ويمثل الريع عند ريكاردو بأنه الدخل الاضافي من الأراضي الزراعية والتي تمثل ميزة اقتصادية من استخدام نفس وحدة المساحة التي تتجاوز عائد الأرض المستعملة لنفس الغرض وإجمالاً فإن الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد من الدخل وهو الريع الذي يعد في الاساس مصدراُ طبيعياً(٢). الريع الاقتصادي **Economic rent** يشير إلى صافي الفائض الذي يمكن الحصول عليه مقابل استخدام الأرض كعامل إنتاجي باعتبار أن الأرض هي عامل انتاجي غير تام المرونة من ناحية العرض وهي تختلف بهذا عن عوامل الانتاج الأخرى كالعمل ورأس المال والتنظيم وتتضمن الأرض جميع المصادر الطبيعية التي يمكن استخدامها في انتاج الثروة. إن وحدات الأرض تختلف بخصوبتها وموقعها، وهذه الاختلافات ثابتة نسبياً، فالدخل المكتسب من ملكية الأرض وحدها هو فائض اقتصادي أو ربع اقتصادي لأن الإنسان ليس له دور في خلق أو إيجاد الأرض، وإن كميتها ثابتة نسبياً ولا

تتغير ولن يكون هناك مزيد من الأرض إذا كان الريع عالياً أو قليل من الأرض إذا كان الريع واطئاً وحتى إذا لم يكن هناك ريع إطلاقاً فإن كمية الأرض لا تتغير. وبأسلوب آخر يمكن القول أن المدفوعات الضرورية لجعل الأرض متوفرة هي صفر ونتيجة لذلك فإن كل ما يدفع لاستخدام الأرض، أي كل ما يحصل عليه مالكو الأرض من أرضهم هو ريع اقتصادي(٣).

من بين كل الموارد لا يوجد مورد يمكن أن يثير الصراع بين الدول في القرن الحادي والعشرين أكثر من النفط، فالنفط يتميز عن المواد الاخرى بسبب دوره المحوري في الاقتصاد العالمي وقدرته على إشعال قتال واسع النطاق، إذ لا يمكن لأي مجتمع على درجة عالية من التصنيع ان يستمر او يتطور في الوقت الحاضر بدون إمدادات مستقرة من النفط، ولذلك فإن أي تهديد خطير للإمدادات المستمرة لهذا المورد سوف يسبب ازمة، وفي الحالات القصوى يستدعي استعمال القوة العسكرية، ويمكن لعمل من هذا النوع ان يحدث في اية منطقة من المناطق الكبرى المنتجة للنفط، بما فيها الشرق الأوسط وحوض بحر قزوين، إن الصراعات الأقل على النفط محتملة الحدوث أيضاً، عندما تتقاتل الدول للسيطرة على المناطق الحدودية الغنية بالموارد والنطاقات الاقتصادية في المياه الاقليمية او الدولية في عرض البحار والمحيطات والاحتفاظ بها، فالصراعات الكبيرة أو الصغيرة على النفط ستشكل سمة هامة للبيئة الأمنية العالمية في العقود القادمة(٤).

استخدم الاقتصاديون في مطلع القرن العشرين، مفهوم «الدولة الريعية لوصف تلك الدول الأوروبية التي كانت تقدم القروض إلى الحكومات غير الأوروبية، ويُنسب الفضل إلى الباحث حسين مهدوي في إعطاء مفهوم الدولة الريعية المعنى الحالي الذي ينسب إليه وهو : الدولة التي تتلقى ريوعاً ضخمة من أفراد أجانب أو شركات أو حكومات أجنبية، وقد عمل حازم ببلاوي على تحسين هذا المفهوم باقتراح أن تكون الدولة ريعية حين يقوم فاعلون أجانب بدفع الريوع، شريطة أن تذهب هذه الريوع مباشرة إلى الدولة حيث إن قلة قليلة تشارك في توليد هذا الريع (الثروة)، في حين أن توزيع هذا الريع والانتفاع منه يشملان أكثرية كبيرة(٥).

هنالك جدل كبير يدور بين الاقتصاديين حول من يشكل الآخر ، هل ان الاقتصاد الريعي يشكل الدولة الربعية ، ام العكس هو الصحيح . اذ يعتمد البعض على نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية أو الربعية في تحديد الطبيعة الربعية للاقتصاد. ففي حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الانتاجية أي الريعية نسبة النصف في الناتج المحلي الاجمالي أعتبر الاقتصاد اقتصاداً ريعياً، بينما اذا بلغت تلك النسبة أقل من

النصف اعتبر الاقتصاد بأنه يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الريعي. ويرى البعض الآخر بأنه أذا تجاوزت نسبة مساهمة القطاعات الريعية (٤٠%) فقط تعتبر الدولة ريعية ، فهو لا يشترط أن تتجاوز هذه النسبة نصف الناتج المحلي الاجمالي، وهناك رأي آخر بهذا الخصوص، يقسم الاقتصادات الى اقتصادات ريعية ، وشبه ريعية، أن تعتبر الدولة ريعية عندما تشكل العائدات الريعية الخارجية نسبة (٣٠%) فأكثر من ناتجها المحلي الاجمالي، وتشمل الدول المصدرة للنفط الخام، وتلك التي تتلقى مساعدات ومنح خارجية كبيره . بينما تعتبر الدولة شبه ريعية عندما تتراوح نسبة مشاركة العائدات الربعية بين (١٠-٢٩%) في ناتجها المحلي الاجمالي، وتشمل غالبية الدول النامية والقسم الأكبر من أقطار الوطن العربي[٦].

كثيراً ما وصفت حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بانها (دول ريعية) كونها تعتمد في الجزء الأهم من دخولها على ريوع خارجية ولقد استخدم الاقتصاديون في مطلع القرن العشرين مصطلح الدول الربعية لوصف الدول الأوربية التي كانت تقدم القروض الى الحكومات غير الأوربية[٧].

ويرى (البلاوي) ان هناك اربع خصائص رئيسة تشترك فيها الدولة الريعية وهي [٨]:

١- الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد.

٢- يتأتى الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي الى قطاع انتاجي قوي.

٣- تشكل الايدي العاملة المشتغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

٤- تكون الدولة (الحكومة) هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي والواقع ان الدول النفطية الريعية تشترك في بعض السمات نتيجة اعتمادها في الاساس على النفط المصدر، ومن بين تلك المشتركات يتيح النظر إلى تصنيف الدول حسب اعتمادها على العوائد المتأتية من صادرات النفط، بملاحظة أن الدول المصدرة للنفط تنقسم إلى قسمين (عدا النرويج، فهي حالة خاصة)، فالدخل الريعي المتأتي من الخارج، يؤدي من خلال المرض الهولندي[٩] إلى القضاء على القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في الأسواق الخارجية، بسبب ارتفاع أسعار صرف عملات الدول الريعية. كما أن الاقتصاد الريعي واعتماد الحاكم على المال لتصفية منافسيه من الطبقات الوسطى، يجعل البلد خالياً من الأنشطة الصناعية أو الزراعية، عدا المدعومة داخلياً والمعتمدة على إعانات الدولة[١٠].

يعرف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بانه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع المتولد من انتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة، وعندما تشكل العائدات النفطية المصدر

الرئيسي للريع في دولة نفطية ريعية، فإن إعادة التدوير الداخلي للريع النفطي داخل الاقتصاد المحلي يفضي إلى تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية (المشتقة) من خلال برامج الإنفاق العام مثل الإنفاق على مشروعات البناء والتشييد وهي برامج عادة ما تفضي إلى عمولات وعائدات. ومن ناحية أخرى، تقوم الدولة الريعية بإعادة تدوير جزء من الريع النفطي من خلال استثماره في الخارج من خلال محفظة الاستثمارات المالية الخارجية، وكما تشير التجربة فإن إعادة التدوير هذه تؤدي إلى تعزيز وتعميق الطبيعة الريعية للاقتصادات النفطية. ونتيجة لذلك ينشأ تحالف ثلاثي بين الدول وصفوة رجال الاعمال المحليين ودوائر رأس المال العالمي المالي والمصرفي(١١).

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطيTransition Democratic :

معنى الديمقراطية هي حكم الشعب، ويصعب صياغة تعريف أكثر دقة، لأن الديمقراطية كيان أكتسب معاني مختلفة على مر الزمان. وتعزى جوانب كثيرة من هذه الدينامية الى التغيرات في المجتمع والى اجتهادات المحللين المختلفة لآثار هذه التغيرات على الديمقراطية. وهناك تعريف أخر للديمقراطية بأنها عقيدة سياسية تستوجب سيادة الشعب عن طريق نظام سياسي يقوم على احترام حرية المواطن وتحقيق المساواة بين أفراد الشعب دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الـــدين أو اللغـــة أو القبيلـــة، ويحتـــرم فيهـــا الفـــرد وكرامتـــه الشخصـــية، إذ أن مفهوم الديمقراطية يكون شاملا لأدوات عدة مثل هيئة الانتخابات وتوفير فرص متساوية في المشاركة السياسية، وضرورة تمتع الأفراد بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إضافة الى حقوقهم السياسية، والتعددية الحزبية، وحرية التعبير وغيرها(١٢).

الديمقراطية ليست مذهباً فكرياً نتبارى في نقاشه، ولا نبحث في فروعه وأصوله، بل هي في الأساس إدارة يتفق عليها المجتمع لتحقيق علاقاته ومصالحه، ولهذا لم يصل أحد إلى تعريف ثابت ودقيق لها، وهي حاجة بشرية، وليست مذهباً نتقاضاه ونأخذ به أو نتركه لأننا في هذه الحالة – حالة جعلها مذهباً أو عقيدة – سوف نحرم أنفسنا من تحقيق ضرورة للمجتمع تحت حجج وهمية، وصراعات فكرية بعيدة عما نحتاج، فنجعلها مذهباً فكرياً، ثم نقف نتقضى ما يبعدنا عنها، وما يميزنا ويريحنا من أن نجعلها طريقة لإدارة شؤوننا الحياتية(١٣).

يعبر لفظ التحول من الناحية اللغوية إلى التغيير في الشيء، أو انتقال الشيء من حالة إلى أخرى. ويقابل كلمة التحول في اللغة الإنجليزية **Transition**، ويعرف التحول الديمقراطي بأنه المرحلة الانتقالية بين نظام

غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى النظام الديمقراطي وعملية التحول الديمقراطي هي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها، واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السائدة وشرعية السلطة السياسية ومرحلة التحول الديمقراطي بهذا المعنى هي مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية وإعلاء لحكم القانون ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه عملية الانتقال من حكم الفرد أو الحزب أو النخبة إلى الحكم الديمقراطي حيث الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية. بينما يشير مفهوم الديمقراطية إلى ذلك النظام الذي يعزز الحرية الشخصية والحقوق المتساوية، والانتخابات الحرة والتربية. وعرف بعض الباحثين الديمقراطية بأنها نظام سياسي يجمع بين ثلاثة متطلبات: "المنافسة والشمولية والحريات المدنية[١٤].

يذهب "صموئيل هنتنجتون" إلى إن التحول الديمقراطي هو اختزال المراحل في مرحلتين مرحلة الاستبداد، ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وإن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين هذه العوائق مستوى النمو الاقتصادي حيث ينصب حاجزاً أمام التحول الديمقراطي، أما الباحث " دوابري " فيركز على بيئة التحول الديمقراطي، حيث يعتبر أن هذا الأخير يولد في خضم تغيير الأنظمة على أثر الأزمات السياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف القطاعات فيما بينها، وفي تلك المرحلة تعتبر عملية التحول الديمقراطي قد تمت، إن التحول الديمقراطي يقدم دوراً واضحاً لسلطات الدولة وهو ما يعتبر من خصوصياته وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويسعى التحول الديمقراطي إلى توزيعها والحيلولة دون تمركزها في يد سلطة واحدة، وهي الحكومة برئاسة الدولة أو رئيس الوزراء وبقية آليات الحكم المستبدة التسلطية، ويرى "برهان غليون" أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة ، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ، أما التعريف الذي قدمه "إيتل سلانجن" فيعرف التحول الديمقراطي بأنه حركة النظام السياسي نحو الأخذ بالإجراءات التالية : نواب منتخبون عبر انتخابات حرة نزيهة، وحق تولي المناصب العامة والوصول إلى السلطة، وحرية التعبير وتوفر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة بنصوص قانونية، واستقلالية المؤسسة السياسية، وقد عُرف هذا الانتقال

بأنه بمثابة مسلسل يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين وتداول السلطة، وفي ضوء هذا الفهم عرف بعض الباحثين الدولة المتحولة إلى الديمقراطية ، بأنها تلك الدولة التي تعمل على تغيير النظام السياسي بالاتجاه الديمقراطي، أي التحول من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي(١٥).

إن التحول الديمقراطيي يمثل ظاهرة طبيعية في علم السياسة، هذه الظاهرة مرت بها كثير من دول العالم، البعض منها حقق تحولا ديمقراطيا وأسس لبناء دولة ديمقراطية صحيحة، تستند على احترام حقوق الإنسان، و صون حريات ألفرد، و يخضع فيها الجميع للقانون، و تنتقل فيها السلطة بطريقة سلمية، في حين فشلت دول أخرى في تحقيق هذا التحول و انتقلت إلى وطأة أنظمة استبدادية جديدة، تكرس حكم الفرد الواحد، أو الحزب الواحد، أما دول الفريق الثالث فقد وقعت في أتون الحروب الأهلية، و الطائفية، والفوضى العارمة، حيث أصبحت توصف كدول فاشلة. التحول الديمقراطي يعتبر مرحلة تقوض فيها كل دعائم النظام السياسي الدكتاتوري القائم، و يبنى نظام سياسي و اقتصادي و اجتماعي جديد، فالتحول الديمقراطي يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي، و الاقتصادي، و الاجتماعي، والثقافي السائد، و مدى تطور المجتمع، فالتحول قد يحدث بالطرق السلمية، كما حدث في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في بعض دول أوروبا الشرقية في نهاية تسعينيات القرن العشرين، أو عبر الثورة، والعنف، ولكن بدرجات مختلفة كم حدث مؤخراً في تونس ومصر وليبيا واليمن(ثورات الربيع العربي)(١٦).

إن مفهوم التحول الديمقراطي لم ينال حقه في التعريف بالشكل المثالي لأنه ارتبط بمفهوم الديمقراطية التي هي وسيلة تنظيمية في إدارة الدولة ومؤسساتها، بينما التحول الديمقراطي هو عملية انتقال من نظام فردي دكتاتوري إلى نظام تعددي وبالتالي هو أسلوب في غاية التعقيد لأنه يشير إلى التحول في البنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية. إن عملية التحول الديمقراطي تمر بمراحل أساسية أولها إصلاح وضبط سلطة الدولة وتنمية وتوجهاتها وإعادة هيكلة المجتمع، وثانيهما هو وضع اساس مشترك من أجل فاعلية العمل، وأخرها مرحلة النضج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبتتبع هذه المراحل تتكون عملية التحول الديمقراطي وهي عملية تحول من النظم التسلطية إلى نظم تعددية ما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس من الحرية، وعلى أسس الاختيار

الشـعبي الحقيقـي وعلـى الانتخابات الحـرة النزيهـة كوسـيلة لتبـادل السـلطة وتضـمن فيهـا حريـة الـرأي والتعبيـر، وتؤدي الانتخابات إلى عملية تغيير للحكومات ومراقبتها والسماح بالعمل الحزبي(١٧).

إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية الانتقال من وضع استبدادي تسلطي قمعي الى وضع ديمقراطي وهي عملية تدرجية وليست طفرة فجائية. كما أن التحول، بحد ذاته، ليس هو الديمقراطية، إنما هو شرط للوصول اليها رغم أخذه ببعض ملامحها: كالتعددية السياسية وبعض الممارسات الديمقراطية وهذا يعني أن عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد أمنيات ورغبات، بل هي بناء تدريجي للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومواجهة للقيود الدولية في سياق عملية صعبة طويلة الأمد، وبناء الأسس السليمة والمتينة للديمقراطية، وارساء مفهوم دولة المواطنة الفعالة، وبناء مؤسسات المجتمع المدني على أسس ديمقراطية واعية، إلا أن الامر يواجه تحديات، داخلية وخارجية، محدقة بأبعاد ومستويات التحول للانتقال نحو الترسيخ لأن التحول محصلة مجموعة من الأسباب، المؤدية الى الترسيخ والمتفاوتة من دولة الى اخرى لأن الديمقراطية تختلف من دولة الى أخرى(١٨).

ووفقا لبعض الباحثين فإن التحول الديمقراطي يتم وفقا لأربعة أنماط هي الآتي(١٩):

١- التحول عبر مبادرة النظام ويتم ذلك عندما تبادر النخب السياسية والثقافية إلى إجراء التحول الديمقراطي.

٢- التحول عبر حل وسط عند ضعف النظام يحصل هذا النوع من التحول، حيث يسعى القائمون عليه للتخلي عن السلطة لأنهم يصبحون في حالة أضعف من الحالة السابقة.

٣- التحول عبر استبدال النظام : ويسمى أيضًا بالإحلال، وبحسب هنتغتون، فإن هذا النمط من التغيير يحصل عندما تقود جماعات المعارضة حملة التغيير بعد أن يسقط النظام أو يُسقَط.

٤- . التحول بفعل التدخل الخارجي وهنا يكون التحول نحو الديمقراطية عن طريق قوة عسكرية خارجية تعمل على إسقاط نظام الحكم الديكتاتوري، وإحلال نظام ديمقراطي آخر محله مثال ذلك انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، واحتلال اليابان وألمانيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وإحلال أنظمة ديمقراطية بدل الأنظمة السابقة ، والأنموذج العراقي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣.

المطلب الثالث: الريع النفطي والتحول الديمقراطي:

يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في إحداث عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث تكون مدخلا مناسباً لدفع النظم غير الديمقراطية للتحول الى نظم ديمقراطية، وتؤدي الازمة الاقتصادية إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام التسلطي، ومن ثُم التشكيك في حقه بالاستمرار في السلطة والحكم، كما تؤدي الازمات الاقتصادية إلى انقطاع العلاقات بين النظام و قطاعي التجارة و الصناعة في المجتمع . إن النمو الاقتصادي قد يكون عاملاً محفزاً او ضاغطاً لإحداث التحول نحو الديمقراطية كونه يؤدي لزيادة نسبة المتعلمين، ومن ثم تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية، كما أن زيادة مستوى الثراء تحد من حالة عدم العدالة في توزيع الثروات مما يؤدي إلى ظهور الطبقية و الفروقات بين افراد الشعب، لكن هناك صعوبات اخرى تتعلق بالقدرة على ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية شبه المزمنة في الدولة الاستبدادية المتمثلة في شيوع البطالة العالية بين الشباب، و انخفاض مستوى المداخيل الفردية لدى فئات واسعة، حيث إن عامل الموازنة مفقود في مستوى الدخل، والفجوة الواسعة بين المداخيل، و سوء التوزيع للثروة، ووجود اقتصاد ريعي، او تعتمد على القطاعات الهشة مثل السياحة و الخدمات، و تراجع و تيرة التصنيع(٢٠).

لطالما ارتبطت الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقاً لذلك فالبلدان التي شهدت تنمية اقتصادية تتجه نحو نظام ديمقراطي بصورة تدريجية، ومع تحول الدول من فقيرة إلى غنية يرتفع مستوى التعليم وتتغير أحوال السكان مما يعطي قيمة أعلى للاستقلال والحريات، وبالتالي يزداد الطلب على الديمقراطية مع المستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية. لذا فتأسيس الديمقراطية والقبول بمبادئ حقوق الإنسان يستلزم النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني، أو دخل الفرد وتحسن مستوى التربية والتعليم، إن جوهر نظرية التحديث، والتي تؤكد على دور التنمية الاقتصادية في التحرر السياسي، قد اكتشفت دراسة شملت أكثر من ١٠٠ دولة ما بين ١٩٦٠ ١٩٩٥ أن التحسن في مستوى المعيشة من شأنه زيادة في مستوى الديمقراطية، وأن هناك علاقة متلازمة بين ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والميل نحو الديمقراطية وبالتالي فالثراء والأداء الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى الانتقال نحو الديمقراطية(٢١).

إن ارتفاع مستوى الدخل والنمو الاقتصادي يساهم في تحويل البلدان إلى الديمقراطية إلا أن هذا لا يتحقق دائماً فبعض الدول المصدرة للنفط مثلا رغم كونها جزءاً من العالم النامي إلا أنها تمتلك مستوى دخل فردي أعلى من بعض الدول الرأسمالية المتقدمة بالرغم من ذلك فهي غير ديمقراطية، وبالتالي لماذا تؤدي الزيادة في الدخل القومي أو دخل الفرد في المجتمعات المتطورة إلى تعميق الديمقراطية في حين لا يؤدي ذلك في

مجتمعات الاقتصادي الريعي؟ وبالتالي تصبح نظرية التحديث عاجزة عن تفسير سبب ذلك؛ ومنه لا يمكن تسمية الدخل الناتج عن الثروة النفطية بأنه تنمية بل إستنضاب لمورد هيدروكربوني، كان من المفروض استخدامه لأغراض التنمية (تمويل التنمية) اكشف بعض علماء السياسة كيف ان الوفرة النفطية على وجه الخصوص يمكن أن تضعف الاتجاه نحو الديمقراطية[٢٢].

يسهم الباحث عمر الرزاز بدراسة نظرية وتطبيقية متميزة في تحليله للأسس الاجتماعية والثقافية والتاريخية لطبيعة دولة الريع في المنطقة العربية، وطروحات الرزاز لا تبتعد عن الأسس الاقتصادية في مفهوم الدولة الريعية، إلا أن مساهمته ذات طبيعة اجتماعية سياسية أكثر منها اقتصادية بحتة، يقول الرزاز إن العقد الاجتماعي للدولة الديمقراطية الغربية مبني على موافقة المحكوم على دفع ضرائب أو نسب من الإنتاج إلى الحاكم مقابل قيام الحاكم بتوفير الخدمات والأمن إلى المحكوم. وإذا ما حاد الحاكم عن هذا العقد الاجتماعي، فإن المحكوم يغير الحاكم عن طريق الاقتراع (الانتخابات)، في حال اساء الحاكم استخدام الضريبة المفروضة على المالك أو على الشركات المستثمرة للثروة .أما في الدول النفطية في العالم الثالث، فإن ملكية الدولة للثروات الاحفورية جعلت الدولة في موقع المالك المتسلط ، لا في موقع الحاكم المحتاج للمحكوم في نفقات الدولة وفي دخله الشخصي بل المحكوم هو من اصبح محتاجاً الى الحاكم لامتلاكه للإمكانات المالية التي تغنيه عن الحاجة للمحكوم[٢٣].

إن البناء الرأسمالي في دولة ريعية والمستند إلى الأخذ بالديمقراطية وسيلة لتداول السلطة، في ظل حرية سياسية تضمن المشاركة الفاعلة للمجتمع في تثبيت عقده الاجتماعي مع الطبقة الحاكمة، مادام الشعب هو مصدر السلطات هو الفيصل في بناء الديمقراطية الراسخة القادرة على الديمومة والتطور والفاعلية، إلا أن هذا يعد أكثر صعوبة في البلدان الريعية، لكون الريع قد أضاف مشكلات وتشوهات جديدة، فضلاً عن التشوهات التي ورثها الاقتصاد تاريخياً، إذ يؤدي ارتفاع الدخل وتحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة أو الناهضة، إلى تعزيز مستويات الديمقراطية فيها، ودور الدولة الراعية للمجتمع بينما في الدولة الريعية تؤدي هذه الوفرة المالية الى ترسيخ سلطة الحكم المستبد[٢٤].

يؤدي إنتاج النفط إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية الأمر الذي يُمكنُ الحكومات من تقديم فوائد ومزايا للمواطنين تفوق ما تجمعه منهم من ضرائب أما في البلدان التي لا نفط لديها أو ليس لديها إيرادات غير ضريبية من موارد أخرى، يكون بوسع الحكومات تقديم فوائد ومزايا تفوق كلفتها إجمالي الضرائب التي

تجمعها فقط بواسطة جعل الميزانية تعاني عجزاً وهي استراتيجية يمكن أن تجدي نفعاً في وقت الانتخابات، لكنها عادة ما تكون غير قابلة للاستدامة على المدى الطويل. إلا أن البلدان الغنية بالنفط تستطيع أن تقدم فوائد ومزايا تفوق كلفتها الضرائب التي تجمعها إلى أجل غير مسمى، وهذا يتيح لها الحفاظ على الدعم الشعبي ويجنبها حدوث الثورات المطالبة بالديمقراطية، بينما تصبح الدول الخاضعة لحكم استبدادي والتي لا نفط لديها تدريجياً ديمقراطية، فإن الدول الخاضعة لحكم استبدادي والتي لديها نفط تستطيع أن تبقى على حالها[٢٥].

ان التبعية لإيرادات النفط تنتج نمطاً محدداً من الإطار المؤسساتي، هو الدولة النفطية، التي تشجع التوزيع السياسي للريوع، وتتميز مثل هذه الدولة بالاعتماد المالي على البترو– دولار الذي يوسع صلاحيات وواجبات الدولة ويضعف سلطتها نظراً لتضاؤل القدرات الانتاجية الأخرى. ونتيجة لذلك حين تواجه الدولة ضغوطاً منافسة، فإن المسؤولين في الدولة يكونون قد اعتادوا على استبدال المهارة السياسية في فن إدارة الدولة بالإنفاق العام على الجمهور، مما يضعف بالتالي قدرة الدولة[٢٦].

وضع مايكل رووس في تحليلاته مجموعة من الآليات شكلت العلاقة بين الوفرة النفطية وغياب الديمقراطية وهي[٢٧]:

١– الأثر الضريبي: ففي حين تقود الضرائب عادة إلى إقامة المجالس التمثيلية، يرى ج. لوشياني أن الريوع النفطية تكسر هذه الصلة لذلك فإن جمع الضرائب لا يصبح من ضمن أجندة الدولة واهتماماتها. واستنادًا إلى ذلك، فإن الحكومة تتحرر من المحاسبة والمساءلة إلى درجة تمكنها من أن تصبح مستقلة عن المجتمع ما يثبط المشاركة السياسية. ومن هنا جاء شعار الثورة الأميركية "لا ضرائب من دون تمثيل". أما شعار الدول النفطية الاستبدادية فهو لا تمثيل من دون ضرائب.

٢– تأثير الإنفاق يوفر الحصول على المداخيل النفطية للدولة إمكانية جلب رضا الرأي العام، إذ إن توجيه خزينة الدولة نحو الإنفاق الجاري أو حتى الإنفاق على التوظيف قصير الأمد لا يوفر الإمكانية للإنفاق على البنى التحتية. كما أن الدولة تستطيع عن طريق زيادة الإنفاق الجاري إيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة المقنعة.

٣– تأثير القمع: يمكن لعوائد النفط أن تنفق بشكل مفرط على النفقات العسكرية وعلى الشرطة والأمن الداخلي والاستخبارات التي يمكن أن تستخدم لخنق الحركات الديمقراطية.

٤- تكوين المجاميع ويجري ذلك عبر تقديم الامتيازات والتسهيلات المالية، كما من شأن ذلك أن يقف حائلا أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، وفي الوقت نفسه تنظم الدولة أنصارها في إطار أجهزتها ليأتمروا بأمرها. لذلك من الصعب تشكيل مجتمع مدني مستقل عن الحكم، فكل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية والقيام بالرقابة على مؤسسات الحكم.

وعرج الكثير من المحللين والباحثين السياسيين للتنظير في طبيعة العلاقة بين مردودات الريع وشكل نظام الحكم في هذه البلدان وكانت مجمل الدراسات تؤكد طابع الشمولية في الحكم في الدول التي يشكل الريع أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، وبالفعل فان دول المنظومة الخليجية مثلاً والتي تعد ابرز نموذج للدولة الريعية مازالت بعيدة عن مظاهر الحراك السياسي فعلى الرغم من كونها حليف اساسي للغرب والولايات المتحدة بالخصوص الا انها بقيت بعيدا عن الاهتمام بالمشاريع الديموقراطية والمواثيق الدولية فيما يتعلق بحقوق الانسان إذ استمرت في عزوفها عن الانضمام إلى العهود الدولية للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية امر الذي يعزز من خصوصية طبيعة القوانين العقابية المعمول بها في هذه الدول، فبقيت الصيغ تلك مستسقاة من الارث القبلي والشريعة الدينية وبالتالي ابتعادها عن الوجه العصري للحكم المتبع في العالم(٢٨).

ان استئثار النخبة نظراً للأسباب التي أشرنا إليها سابقا، يسهل عملية الهيمنة على الموارد الطبيعية، ولذلك فإن النخبة الحاكمة يمكنها الاستفادة منها لتنمية ثروتها بشكل كبير، وإن قسماً من هذه الأرباح يجري توزيعه أيضاً بين بقية السكان، وبعد مدة من الزمن يجري الحيلولة دون ظهور حالة من الاستياء بين السكان إزاء النخبة الحاكمة المترسخة من خلال خلق حالة من الاعتماد على المعونات الحكومية المتنوعة، وهذا الأمر يتطور إلى حلقة مفرغة سلبية من التريع الذي يتفشى في المجتمع من قمته إلى قاعدته على نحو يفتقر إلى المساواة بشكل كبير. إن ريع الموارد الطبيعية يمكن استخدامه كجزرة من خلال المعونات لشراء ولاء الناس، أو كعصا إذا استمرت حالة الاستياء وتطورت إلى معارضة سياسية، ولذلك نجد الكثير من الدول البترولية تخصص قسما كبيرا جدا من موازناتها للإنفاق على أجهزة الشرطة والجيش والاستخبارات(٢٩).

لنفترض أن الحاكم الذي يرمي إلى البقاء في السلطة يقود الحكومة تحقيقاً لهذه الغاية، يستخدم الحاكم صلاحياته المالية لبناء دعم سياسي عبر إنفاق المال على المحسوبية والمصالح العامة، مع إبقاء الضرائب

منخفضة في آن معاً. إن أخفق الحاكم في تأمين الدعم الكافي، سوف يحل منافس محله، إما عبر الانتخابات إن كان البلد ديمقراطياً أو عبر تمرد شعبي إن كان الحكم في البلد ديكتاتورياً المواطنون معنيون برفاههم الاقتصادي حاضراً و مستقبلاً في آن معاً. يتحدد دعمهم للحاكم بواسطة تأثير الحكومة في دخولهم هم يفضلون حكومات تأخذ منهم شيئاً يسيراً على صورة ضرائب) لكنها تغدق عليهم العطاء (مثل الرعاية وتحقيق مصالح عامة). إن أمنت الحكومة لهم مصالح ومزايا كبيرة وكلفتهم بدفع ضرائب منخفضة، عندئذ سوف يدعمون الحاكم. وإن زودتهم بمزايا قليلة وكلفتهم بدفع ضرائب مرتفعة سيحاولون استبداله، فالدول الغنية بالنفط تستطيع أن تقدم فوائد ومزايا تفوق كلفتها الضرائب التي تجمعها إلى أجل غير مسمى، وهذا يتيح لها الحفاظ على الدعم الشعبي ويجنبها حدوث الثورات المطالبة بالديمقراطية. بينما تصبح الدول الخاضعة لحكم استبدادي والتي لا نفط لديها تدريجياً ديمقراطية، فإن الدول الخاضعة لحكم استبدادي والتي لديها نفط تستطيع أن تبقى على حالها[٣٠].

ان مشكلة التناقض بين الدولة الريعية والتحول نحو الديمقراطية هي مسألة النخب الحاكمة فيها، وهي نخب لا يمكن النظر إليها بوصفها رافعة اجتماعية للديمقراطية، هذا الأمر يطرح مشكلة تتعلق بمدى قدرة هذا الشكل من الدول وهذا النوع من النخب الحاكمة في بناء الديمقراطية وبخاصة أن ما يحرك هذه النخبة ويشكل سلوكها السياسي هو الرغبة الجامحة للإمساك والسيطرة والاستحواذ على الريع بما يضمن إدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ. وبهذا المعنى فإن الدولة الريعية وكما تشير التجربة الملموسة أنما تلد الاستبداد والتسلط بسبب طبيعة بنيتها والقوى التي تستند إليها، ففي مثل هذا النمط من التشكيل الاجتماعي يقوم مالك الثروة بحماية نفسه وعشيرته وأسرته والقاعدة الاجتماعية التي يستند إليها، وتشير التجربة التاريخية أنه وخلال العقود القليلة الماضية لم تشهد البلدان النفطية انتقالا مكتملا من حالة الاستبداد إلى الديمقراطية كما جرى في مناطق أخرى من العالم[٣١].

فالتناقضات بين الديمقراطية والاقتصاد الريعي هي تناقضات بنيوية وليست شكلية، لانها تتعلق ببنية الدولة الريعية وطبيعتها التي لا تولد الممكنات لبناء الديمقراطية . اذ ان الريعية النفطية تعزز العلامات التسلطية (الدكتاتورية) في النظم السياسية ، طالما كانت الدولة هي المتحكم بهذه الثروة. بتعبير آخر يمكن القول ان الريعية النفطية في مثل هذه الدول هي الاقتصاد السياسي للاستبداد. اي ديكتاتورية ريعية مؤدية الى اشكال أخرى من الديكتاتورية، وهو ما ينطبق على واقع الدول النفطية[٣٢].

بالرغم من ارتباط فكرة تناقض الديمقراطية في الدول النفطية الا ان وجود استثناءت لهذه القاعدة كبعض دول امريكا اللاتينية كبوليفيا والارجنتين والمكسيك والاكوادور ويرى روس ان هذا الاستثناء مرده إن النفط يعوق الديمقراطية فقط في البلدان التي لديها مستويات منخفضة من التفاوت الاجتماعي، أما في البلدان التي لديها مستويات مرتفعة من التفاوت الاجتماعي، مثل تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية، فإن النفط يسرع وتيرة التحول إلى الديمقراطية عبر تخفيف حدة القلق لدى النخب الثرية من أن تؤدي الديمقراطية إلى مصادرة ملكياتهم الخاصة ويورد روس سببا آخراً جدير بالذكر لهذا الاستثناء هو وجود خبرة ديمقراطية سابقة كما هو الحال في النرويج والولايات المتحدة الاميركية اكبر منتج عالمي للنفط في الوقت الحاضر[٣٣].

ان من بين الامور التي لم يتطرق لها الباحثين في اسباب هذه العلاقة الجدلية بين الريع النفطي والتحول الديمقراطي هو الدور الخارجي للدول الكبرى والمؤسسات الدولية والمتمثل بإصدار تقارير ومؤشرات تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان الامر الذي يشكل ضغطا واحراجاً للدول غير الديمقراطية والتي في طور التحول والتي قد تتطور الى فرض عقوبات اقتصادية وحملات تشويه تحت عنوان عدم احترام هذه الدول للديمقراطية وحقوق الانسان الامر الذي دفع الكثير من الدول النامية الى تحسين اوضاع الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة لتسهيل التعامل مع الاقتصادات العالمية، الا أن هذه الضغوطات الخارجية رسخت الى حد كبير الاستبداد في الدول الريعية فبعض النخب الحاكمة في هذه الدول تماهت الى حد كبير مع التوجهات والمصالح الاقتصادية للقوى الكبرى الامر الذي خفف من الضغوطات الخارجية والذي اكسبها مقبولية دولية عن طريق غض الطرف عن تراجع مؤشرات الديمقراطية في هذه الدول لتأمين امدادات الطاقة.

يوضح الجدول أدناه مؤشر الديمقراطية والذي تصدره وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) التابعة لمجلة الايكونومست والذي يعتمد على ٦٠ مؤشراً موزعة الى خمس اقسام رئيسية هي العملية الانتخابية والتعددية واداء الحكومة والمشاركة السياسية والثقافة السياسية والحريات المدنية اوضاع الديمقراطية لأهم الدول النفطية وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي التي توضح اسهام الريع النفطي في اقتصادات هذه الدول فمن بين ١٦٧ دولة وهي الدول التي يغطيها المؤشر حلت نيجيريا بالترتيب ١٠٦ تلتها باقي الدول النفطية وبذلك يتضح ان الدول الريعية تحظى بمستويات متدنية حسب مؤشر الديمقراطية الامر الذي يعزز افتراضنا بأن الريع النفطي هو عنصر كبح لعملية التحول الديمقراطي على الرغم من الاثار الاقتصادية الايجابية.

الدولة	اسهام الريع النفطي	ترتيب الدولة حسب مؤشر الديمقراطية	النسبة
نيجيريا	%٧٠	١٠٦	4.16
انغولا	%٧٥	١٠٧	4.05
الجزائر	%٩٠	١١٠	3.55
قطر	%٧٨	١١٧	3.17
الامارات العربية المتحدة	%٧٦	١١٩	3.07
عمان	%٦٨	١٢٠	3.05
العراق	%٨٥	١٢٦	2,80
الكويت	%٩٠	١٣٠	2,78
البحرين	%٥١	١٣٨	2.45
ليبيا	%٩٨.٥	١٤٠	2.31
فنزويلا	%٥٨	١٤٢	2.25
المملكة العربية السعودية	%٥٧	١٤٨	2.08
روسيا الاتحادية	%٧٣	١٥٠	2.03
ايران	%٣٥	١٥٤	1.96

ترتيب الدول النفطية حسب مؤشر الديمقراطية

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

بيانات مجموعة البنك الدولي على الرابط الآتي:

https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

The Economist Intelligence Unit, Democracy Index 2024

https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2024

الخاتمة:

مثلت عملية التحول الديمقراطي غاية سعت لها شعوب العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص بعد حصول الاخيرة على استقلالها من الدول العظمى في سعي منها لاستنساخ التجارب السياسية للدول المستعمرة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتي عدتها الدول النامية السبب الرئيسي لتخلفها وتحولها الى مستعمرات نهب للدول العظمى، كان للضغط الجماهيري والذي تحمل اعباء التخلف الدور الاكبر في عمليات التحول الديمقراطي، نجحت العديد من الدول في تحقيق هذا التحول الا ان الامر كان مختلفاً مع الدول التي كان الريع يشكل الجزء الاكبر من مداخيلها لافتقادها للأداة الأكثر تأثيرا وهي الضغط الشعبي لأن النخبة الحاكمة في هذه البلدان استطاعت امتصاص هذا الزخم الجماهيري بتوزيع جزء من عائدات الريع على شكل فرص عمل واعانات اجتماعية ودعم الصحة والبنية التحتية والتعليم المجاني بالإضافة الى برامج الامن الغذائي والبنية التحتية وغيرها من القطاعات الاقتصادية والخدمية الاخرى وفي الوقت نفسه تقليل الاعباء الضريبية على المواطنين والتي تعد من الاسباب الرئيسية للتذمر الشعبي وبالتالي تكريس السلطة بأيدي نخبة قليلة مما يؤدي الى تراجع او انعدام دور المعارضة السياسية المتمثلة بالأحزاب والنقابات غيرها من المؤسسات لافتقادها الى قاعدة جماهيرية واسعة تؤمن ببرامجها السياسية والاقتصادية في ظل تركز الامكانات المالية بيد السلطة الحاكمة والتي تتمتع بمعاملة تفضيلية من قبل الدول الكبرى والتي عادةً ما تستخدم ملفات الديمقراطية وحقوق الانسان كأدوات للقوة الناعمة للضغط على بعض الدول التي تتقاطع مصالحها معها لأسباب تتعلق بأهمية دور هذه السلطات في استقرار اسواق الطاقة العالمية وبالتالي استقرار الاقتصاد العالمي.

الهوامش

(١) جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ص ٩-١٠.

(٢) سهام أحمد رشيد، اثر الإقتصاد الريعي على التنمية الشاملة في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٣، ص ١٢٥.

(٣) كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٣٧.

(٤) مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات الدولية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٢.

(٥) مايكل روس، الاقتصاد السياسي للعنة الموارد نقد وتحليل الأدبيات النفطية، بحث في كتاب النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ط١، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص ١٥١-١٥٢.

(٦) كامل علاوي الفتلاوي و محمد حسين الجبوري، اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد الخامس، ٢٠١٣، ص ٢٤٤.

(٧) عامر جميل عبد حسين، اشكالية التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد٢٠١٦،٤٠ ، ص ص ١٠٦-١٠٥

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٩) نال المرض الهولندي اسمه من اقتصاديين درسوا تأثير إنتاج الغاز في بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي. وهم لاحظوا أن قيمة العملة الهولندية الغلدر guilder ، المدعوم بعائدات قوية من تصدير الغاز الطبيعي ارتفعت بوتائر متسارعة إزاء العملات الأخرى وكانت النتيجة تراجع قدرة الصناعات الهولندية للمنافسة الأجنبية وتفكيك عملية التصنيع وانخفاض العمالة. للمزيد ينظر:

تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٩.

(١٠) عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٥.

(١١) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة "حالة العراق"، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، العراق، ٢٠١٣، ص ٧.

(١٢) النعمى السائح العالم، التحول الديمقراطي المفهوم والآليات، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،ع ٢١ يوليو ٢٠١٧ ص ص ٧٠-٧١.

[١٣] محمد الاحمري، الديمقراطية الجذور واشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٣.

[١٤] أحمد كربوش، إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزائر، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٧٤٥.

[١٥] النعمى السائح العالم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٣-٧٤.

[١٦] علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد (٢)، اكتوبر ٢٠١٥، ص ٤٨.

[١٧] النعمى السائح العالم، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

[١٨] زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ع ١٤، ص ٦٠٢.

[١٩] صلاح نوري عبد الحسن، العلاقة الجدلية بين التحول الديمقراطي في العراق والاقتصاد الريعي، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد ٥٤، بغداد، ٢٠٢٠. ص ٢١٦.

[٢٠] جبار سماعيل عبد، أثر العامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣،العدد ٥١، نيسان، ص ص ٣٨٤-٣٨٥.

[٢١] مايكل روس، الاقتصاد السياسي للعنة الموارد نقد وتحليل الأدبيات النفطية، ص١٥٥.

[٢٢] دحمان عبد الحق، دور النفط في تشكيل البنية السياسية للمماليك الخليجية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، العدد ٥، ٢٠١٤، ص-ص ١٥٩-١٦٠.

[٢٣] نقلاً عن عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٨-٢١.

[٢٤] عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد حمزة، الريع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد السابع، ٢٠١٣، ص ١٢٧.

[٢٥] مايكل روس، نقمة النفط كيف تشكل الثروة النفطية تنظيم الامم، ترجمة محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية الدولية، الدوحة، ٢٠١٤، ص-ص ١٢٢-١٢٣.

[٢٦] مايكل روس، الاقتصاد السياسي للعنة الموارد نقد وتحليل الأدبيات النفطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

[٢٧] نقلاً عن دحمان عبد الحق و جواهرة ادريس، تحليل الإنحدار لنمذجة تأثير انتاج النفط في الديمقراطية في سياق اطروحة "لعنة الموارد"، مجلة سياسات عربية، العدد ٩ ، ٢٠١٤، ص ص ٩٠-٩١.

(٢٨) سلام جبار هاشم، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجاً)، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢١، الجامعة المستنصرية، بغداد ، ٢٠١٢ ص٣.

(٢٩) بيتر كازناتشيف، ريع الموارد والنموّ الإقتصادي، ترجمة علي الحارس، المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية، الرباط، ٢٠١٩، ص ٤٦.

(٣٠) مايكل روس، نقمة النفط كيف تشكل الثروة النفطية تنظيم الامم، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢١-١٢٣.

(٣١) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، ٢٠١٣، ص ٢.

(٣٢)عبد الجبار احمد عبد الله و كاظم علي مهدي، اثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٠، ٢٠١٥، ص ٥٧.

(٣٣) مايكل روس، نقمة النفط كيف تشكل الثروة النفطية تنظيم الامم، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٣٤) بيانات مجموعة البنك الدولي على الرابط الآتي:

https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

(35) The Economist Intelligence Unit, Democracy Index 2024 https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2024

المصادر:

أولاً/ الكتب:

١- جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
٢- سهام أحمد رشيد، اثر الإقتصاد الريعي على التنمية الشاملة في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٣.
٣- كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥.
٤- مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات الدولية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢.
٥- مايكل روس، الاقتصاد السياسي للعنة الموارد نقد وتحليل الأدبيات النفطية، بحث في كتاب النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ط١، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧.
٦- تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠٠٨.
٧- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة "حالة العراق"، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، العراق، ٢٠١٣.
٨- مايكل روس، نقمة النفط كيف تشكل الثروة النفطية تنظيم الامم، ترجمة محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية الدولية، الدوحة، ٢٠١٤.
٩- بيتر كازناتشيف، ريع الموارد والنموّ الإقتصادي، ترجمة علي الحارس، المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية، الرباط، ٢٠١٩.

ثانياً/ الدوريات:

١- كامل علاوي الفتلاوي و محمد حسين الجبوري، اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد الخامس، ٢٠١٣.
٢- عامر جميل عبد حسين، اشكالية التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العد د ٤٠، ٢٠١٦.
٣- عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠١٥.
٤- النعمى السائح العالم، التحول الديمقراطي المفهوم والآليات، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،ع ٢١ يوليو ٢٠١٧.

٥- أحمد كربوش، إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزائر، العدد ١، ٢٠٢٣.

٦- علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد (٢)، اكتوبر ٢٠١٥.

٧- زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٤، ٢٠١٨.

٨- صلاح نوري عبد الحسن، العلاقة الجدلية بين التحول الديمقراطي في العراق والاقتصاد الريعي، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد ٥٤، بغداد، ٢٠٢٠.

٩- جبار سماعيل عبد، أثر العامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣،العدد ٥١، نيسان.

١٠- محمد الاحمري، الديمقراطية الجذور واشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢.

١١- دحمان عبد الحق، دور النفط في تشكيل البنية السياسية للمماليك الخليجية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، العدد ٥، ٢٠١٤.

١٢- عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد حمزة، الريع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد السابع، ٢٠١٣.

١٣- سلام جبار هاشم، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجاً)، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢١، الجامعة المستنصرية، بغداد ، ٢٠١٢.

١٤- عبد الجبار احمد عبد الله و كاظم علي مهدي، اثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٠، ٢٠١٥.

ثالثاً/ الانترنت:

١- بيانات مجموعة البنك الدولي على الرابط الآتي:
https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

٢- The Economist Intelligence Unit, Democracy Index 2024
https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2024

Refrences

First: Books:

1- George Corm, A Critique of the Arab Rentier Economy, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2011.

2- Siham Ahmed Rashid, The Impact of the Rentier Economy on Comprehensive Development in Iraq (2010-2020), Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, 2023.

3- Karim Mahdi Al-Hasnawi, Principles of Economics, Al-Sanhouri Library, Baghdad, 2015.

4- Michael Clare, Wars over Resources: The New Geographical Context of International Conflicts, translated by Adnan Hassan, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2002.

5- Michael Ross, The Political Economy of the Resource Curse: A Critique and Analysis of the Oil Literature, a study in the book *Oil and Tyranny: The Political Economy of the Rentier State*, 1st ed., translated by the Institute of Strategic Studies, Baghdad, 2007.

6- Terry Lynn Karl, *The Perils of the Oil State: Reflections on the Paradox of Plenty*, translated by Abdul-Ilah Al-Naimi, Iraqi Studies, Baghdad, 2008.

7- Saleh Yasser, The Rentier System and the Building of Democracy: The Impossible Duality (The Case of Iraq), Friedrich Ebert Foundation, Jordan and Iraq Office, Iraq, 2013.

8- Michael Ross, The Curse of Oil: How Oil Wealth Shapes the Organization of Nations, translated by Muhammad Haytham Nashawati, Arab International Relations Forum, Doha, 2014.

9- Peter Kaznacheff, Resource Rent and Economic Growth, translated by Ali Al-Haris, Arab Scientific Center for Human Studies and Research, Rabat, 2019.

Second: Periodicals:

1- Kamel Alawi Al-Fatlawi and Muhammad Hussein Al-Jubouri, The Problematic Relationship between the Rentier Economy and the Rentier State, Journal of Administration and Economics, University of Kufa, Issue 5, 2013.

2- Amer Jamil Abdul Hussein, The Problematic Contradiction Between Oil Rents and Sustainable Development in Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue No. 40, 2016.

3- Adnan Al-Janabi, Getting Rid of the Rentier State, Iraqi Studies, Baghdad, 2015.

4- Al-Naami Al-Sayeh Al-Alam, Democratic Transition: Concept and Mechanisms, Journal of the Academy for Humanities and Social Sciences, Issue No. 21, July 2017.

5- Ahmed Karboush, The Problem of Democratic Transition: A Theoretical Study, Journal of Legal and Economic Research, Algeria, Issue No. 1, 2023.

6- Ali Misbah Muhammad Al-Wahishi, A Theoretical Study of Democratic Transition, Journal of the College of Economics for Scientific Research, University of Zawiya, Volume 1, Issue No. (2), October 2015.

7- Ziad Jihad Hamad, Factors Influencing Democratic Transition, Madad Al-Adab Journal, College of Law and Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue No. 14, 2018.

8- Salah Nouri Abdul Hassan, The Dialectical Relationship between Democratic Transition in Iraq and the Rentier Economy, Journal of Middle East Research, Issue No. 54, Baghdad. 2020.

9- Jabbar Ismail Abdul, The Impact of the Economic Factor on the Democratic Transition Process in Iraq after 2003, International Politics Journal, University of Baghdad, 2023, Issue 51, April.

10- Muhammad Al-Ahmari, Democracy: Roots and the Problem of Implementation, Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 2012.

11- Dahman Abdel Haq, The Role of Oil in Shaping the Political Structure of the Gulf Kingdoms, Algerian Journal of Public Policy, Algeria, Issue 5, 2014.

12- Abdul Ali Kazim Al-Maamouri and Basma Majid Hamza, Oil Rent and Democracy: Open Borders for Conflict, Hammurabi Journal of Strategic Research and Studies, Baghdad, Issue 7, 2013.

13- Salam Jabbar Hashim, The Rentier State and the Formation of Regional Systems (The Gulf States as a Model), Political and International Journal, Issue 21, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2012.

14- Abdul Jabbar Ahmed Abdullah and Kazim Ali Mahdi, The Impact of the Rentier State on the Democratic Choice in Iraq after 2003, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, Issue 1 50, 2015.

Third: Internet:

1- World Bank Group data at the following link:

https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

-2- The Economist Intelligence Unit, Democracy Index 2024 https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2024